المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية

المجلد الحادي عشر، العدد الخامس، 1093:1077
تشرين الأول (2022)

بحث رقم 9

المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على تمويل التعليم العالي في سلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

عمر هاشم إسماعيل[1]، محمد عبد الحميد لاشين[2]، أسماء سعود البروانية[3]، رياء عبد الله الحارثية[4]، مريم علي البلوشية[5]، شمساء سليمان الحمادي[6]

[1] أستاذ مشارك- كلية التربية- قسم الأصول والإدارة التربوية-جامعة السلطان قابوس- سلطنة عُمان

[2] أستاذ دكتور- كلية التربية- قسم الأصول والإدارة التربوية-جامعة السلطان قابوس- سلطنة عُمان

[6،5،4،3] وزارة التربية والتعليم- سلطنة عُمان

[1] omerhi@squ.edu.om, [2] lashin@squ.edu.om, [4] s135885@student.squ.edu.om

استلام البحث: 2022/5/21 مراجعة البحث: 2022/6/3 قبول البحث: 2022/6/13

DOI: https://doi.org/10.31559/EPS2022.11.5.9

file is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International

رفاد REFAAD
www.refaad.com

المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية
International Journal of Educational and Psychological Studies (EPS)
Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/3
E-ISSN 2520-4149 | P-ISSN 2520-4130

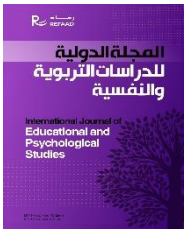

المتغيرات الاقتصادية و انعكاساتها على تمويل التعليم العالي في سلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

عمر هاشم إسماعيل[1]، محمد عبد الحميد لاشين[2]، أسماء سعود البرواني[3]، رياء عبد الله الحارثية[4]، مريم علي البلوشية[5]، شمساء سليمان الحمادي[6]

[1] أستاذ مشارك- كلية التربية- قسم الأصول والإدارة التربوية -جامعة السلطان قابوس- سلطنة عُمان

[2] أستاذ دكتور- كلية التربية- قسم الأصول والإدارة التربوية -جامعة السلطان قابوس- سلطنة عُمان

[6,5,4,3] وزارة التربية والتعليم- سلطنة عُمان

[1] omerhi@squ.edu.om, [2] lashin@squ.edu.om, [4] s135885@student.squ.edu.om

DOI: https://doi.org/10.31559/EPS2022.11.5.9 قبول البحث: 2022/6/13 مراجعة البحث: 2022/6/3 استلام البحث: 2022 /5/21

الملخص:

استهدفت الدراسة الحالية التعرف على المتغيرات الاقتصادية في المجتمع العماني، وانعكاساتها على تمويل التعليم العالي، ومن ثم تقديم توصيات لمواجهة المتغيرات الاقتصادية وتحدياتها. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي؛ وذلك من خلال عينه عشوائية تتكون من (100) من أعضاء هيئة التدريس العاملين بالكليات والجامعات بسلطنة عمان. تم تطبيق استبيان لجمع المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وبمعالجة البيانات إحصائيًا عن طريق الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) تم التوصل إلى نتائج الدراسة والتي أشارت إلى أن التحديات التكنولوجية تمثل أكبر تحديات تمويل التعليم العالي في سلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات التي تساهم في مواجهة المتغيرات الاقتصادية وانعكاسها على تمويل التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم العالي؛ المتغيرات الاقتصادية؛ أعضاء هيئة التدريس؛ سلطنة عُمان.

1. المقدمة:

يعدّ الاقتصاد الركيزة الأساسية للبنية التحتية للتعليم بمستوياته وقطاعاته المختلفة، إذ يوفر الاقتصاد مدخلات نظام التعليم ويزوده بالمتطلبات التي تدفع به نحو العمل لتحقيق أهدافه المنشودة، كما أن المؤسسات التعليمية تعمل لتلبية احتياجات القطاع الاقتصادي من خلال توفير احتياجات سوق العمل من كوادر بشرية ذات كفاءة عالية قادرة على الدفع بعجلة الاقتصاد وتطويره؛ وعليه فالعلاقة بين كل من التعليم والاقتصاد علاقة وثيقة ومتبادلة، إذ يرتبط كل طرف بالآخر ويعتمد عليه في تطوره وفي القيام بدوره المطلوب في المجتمع. ولعل فنلندا وكوريا وسنغافورة من أبرز الدول التي انعكس دور أنظمتها التعليمية على الازدياد في النمو الاقتصادي بكافة قطاعاته ورفع مستوى دخل الفرد فيها.

وتواجه كثيرًا من دول العالم عديد من التحديات لتوفير التمويل اللازم للإنفاق على التعليم العالي، لا سيما وأن هذا الانفاق في زيادة مضطردة نتيجة للزيادة في الطلب على التعليم العالي مما يستدعي ضرورة توفير فرصة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. وحرصًا من حكومة سلطنة عُمان على ربط الاقتصاد العُماني بالتنمية وسوق العمل، وإدراكًا لمسؤوليتها ودورها في توفير تعليم عال بجودة عالية، فإنها تقوم بالإنفاق على مؤسسات التعليم العالي الحكومية في السلطنة، بل وتدعم الخاصة منها.

ولقد تأثر النظام التعليمي بالمتغيرات الاقتصادية التي تواجه المجتمع العماني في الآونة الأخيرة، إذ أدى ارتفاع نسبة السكان إلى انخفاض في معدلات التوظيف في سوق العمل، فضلًا عن عدم التوافق بين حاجة سوق العمل لبعض المؤهلات التي تعدّها مؤسسات التعليم العالي. ومن هذا المنطلق تناولت

هذه الدراسة البحث عن البدائل المتاحة للتأهيل في المجالات التقنية والحرفية التي سوف تسهم في التقليل من معوقات سوق العمل وتنويع مصادر الدخل لدى الأفراد في المجتمع العُماني.

1.1. مشكلة الدراسة:

بدأ المجتمع العُماني في تغير مطّرد نحو التطور بعد عام 1970 لاسيما في القطاعين التعليمي والاقتصادي، وبعد ثمانينات القرن الماضي بدأت المتغيرات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على التعليم وخصوصًا التعليم العالي؛ اذ يتوسع قطاع التعليم العالي بشكل مستمر، وكذلك عدد الطلاب الملتحقين به يتزايد، كما طرأت العديد من المتغيرات الاقتصادية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية المتعلقة بالمنتجات النفطية والتي تعتبر مصدر الدخل الرئيسي للسلطنة، وأيضًا أزمة جائحة كورونا التي أثرت على معظم دول العالم بما فيها سلطنة عُمان؛ لذلك كان من الضروري دراسة هذه المتغيرات الاقتصادية في المجتمع العُماني، وانعكاساتها على تمويل التعليم العالي.

ووفقًا لإحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (2019)، فقد كان عدد الطلاب الجدد المقبولين بمؤسسات التعليم العالي في السلطنة 26084 طالبًا بمؤهل البكالوريوس، وذلك حسب إحصائيات وزارة التعليم العالي خلال عامي 2019-2020، بينما كان إجمالي أعداد الطلبة الجدد في مؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة 30970 من كافة المؤهلات العلمية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، 2021).

علاوة على ذلك، أوضحت الإحصاءات بأن الطلبة الجدد المقيدين بالمؤسسات الحكومية قد بلغ عددهم 16080، بينما عددهم في المؤسسات الخاصة كان 14890 طالبًا وطالبة، وكانت الكليات التقنية الأكثر قبولًا لهؤلاء بعدد 9144 طالبًا وطالبة عُمانيين من أصل 16080. أما بالنسبة لمؤسسات التعليم الخاصة فقد كانت جامعة نزوى وجهة 1301 طالبًا وطالبة من أصل 14890. من جهة أخرى بلغ عدد الطلبة المبتعثين للدراسة في مؤسسات التعليم خارج السلطنة 2040 طالبًا، وقد كانت نسبة الطلبة المبتعثين إلى بريطانيا تمثل 31.5% من إجمالي المبتعثين، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 20.3% من المبتعثين. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، 2021)

وعلى النحو الاقتصادي فقد أكد صندوق النقد الدولي أن اقتصاد عُمان انكمش بنسبة 6.4% في 2020، بسب أزمة فايروس كورونا وتدني أسعار النفط مما استنزف خزائن الدولة، واتسع عجز الميزانية العُمانية؛ لذا ممول بإصدار سندات خارجية، والسحب من الودائع والصناديق السيادية، ومن حصيلة الخصخصة، كما ذكر بأن الشرط الأساسي لتقوية الاستدامة المالية، وتخفيف ضغوط التمويل هو التنفيذ الناجح لخطط الضبط المالي العمانية (وكالة رويترز، 2021).

وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن للمتغيرات الاقتصادية و انعكاساتها أن تؤثر تمويل التعليم العالي في سلطنة عُمان؟

ومن هذا السؤال تتفرع الأسئلة التالية:

- ما المتغيرات الاقتصادية في المجتمع العُماني؟
- ما انعكاسات المتغيرات الاقتصادية على مؤسسات التعليم العالي ومؤسساتها التمويلية؟
- ما جهود السلطنة في التكيف مع هذه المتغيرات؟
- ما التوصيات التي يمكن أن تساعد في مواجهة هذه المتغيرات الاقتصادية؟

2.1. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تسليط الضوء على المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها التي لها الأثر في تمويل التعليم العالي في سلطنة عُمان، وفي ضوء ذلك يسعى البحث إلى:

- التعرف على المتغيرات الاقتصادية في المجتمع العُماني.
- التعرف على انعكاسات المتغيرات الاقتصادية على تمويل التعليم وتحدياتها.
- التعرف على جهود السلطنة في التكيف مع هذه المتغيرات.
- تقديم توصيات للتعامل حول المتغيرات الاقتصادية في المجتمع العماني وانعكاساتها على تمويل التعليم.

3.1. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تؤكد على وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات الاقتصادية وتمويل التعليم العالي، كما أنها قد تساعد المسؤولين والقائمين على برامج تمويل التعليم العالي في السلطنة على تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة في ضوء هذه المتغيرات الاقتصادية؛ بالإضافة إلى أنها قد تسهم في تحديد انعكاسات المتغيرات الاقتصادية على تمويل التعليم العالي بسلطنة عُمان.

4.1. منهج الدراسة:

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي والذي أشار إليه الشمري (2016) بأنه "يصف الظاهرة التي يريد الباحث دراستها، وجمع أوصاف ومعلومات دقيقه عنها. ويعتمد الأسلوب الوصفي على دراسة الواقع ووصفه بشكل دقيق." وهو المنهج الذي يقوم على وصف الظاهر وجمع الحقائق والمعلومات عنها ولا يقتصر على جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها بل يتضمن تفسير النتائج تمهيدًا للوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة (المحمودي،2019، 56).

5.1. حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على المتغيرات الاقتصادية في المجتمع العُماني وانعكاساتها على تمويل مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان.
- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على عينه من أعضاء التدريس بمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان خلال لعام الدراسي 2021-2022م.
- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول (2021-2022).

6.1. مصطلحات الدراسة:

- **المتغيرات الاقتصادية:** عرّف (العمري، 2020) المتغيرات الاقتصادية بأنها: "تطورات ذات بعد اقتصادي نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية. وفي حال عدم التحسب لها؛ فإنها تشكل خطرًا وتهديدًا على مستقبل التنمية، ويؤثر ذلك على التعليم العام "وتعرف المتغيرات الاقتصادية إجرائيا على أنها التحولات الاقتصادية القابلة للزيادة أو النقصان كالدخل أو الاستهلاك أو الاستثمار الادخار، وقد تشكل هذه التغيرات أزمة في البيئة المحلية أو الإقليمية او الدولية، وتهديدًا يؤثر سلبًا على مستقبل التنمية والتعليم العام في حالة عدم التأهب لها.
- **تمويل التعليم:** يعرّف (النعمى، 2015) تمويل التعليم بأنه " الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة؛ لتوفير الاحتياجات المالية المناسبة لأداء الأنشطة المختلفة بما يساعد على تحقيق هذه الأنشطة وتحقيق التوازن بين الرغبات للفئات المعارضة المؤثرة، واستمرارا للمنظومة". كما عرّفه الشنيفي (2018) "بأنه مجموعة الموارد المالية المخصصة لمؤسسات التعليم العالي من الموازنة العامة للدولة أو من مصادر أخرى، مثل: الهبات، التبرعات، الرسوم الطلابية، المعونات المحلية والخارجية لدعم برامج التعليم العالي وأنشطته، وإدارتها بفاعلية لتحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فتره زمنية محددة". والتعريف الإجرائي للتمويل العالي هو: عملية إدارية تختص بتوفير الموارد المالية اللازمة لمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان من مصادر تمويل متنوعة ومناسبه، أهمها: الموازنة العامة للدولة، الهبات، والتبرعات، والمعونات المحلية والخارجية، والرسوم الطلابية وغيرها بما يضمن مقابلة الاحتياجات المالية لهذه المؤسسات ويمكنها من أداء مهامها وتحقيق أهدافها المنشودة.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.2. الإطار النظري:

1.1.2. المتغيرات الاقتصادية:

شهد الاقتصاد العالمي على مستوى الأفكار والأيدولوجيات التي من أبرزها حدوث اختلالات بصوره متسارعة الأمر الذي نتج عنها متغيرات اقتصادية سواء على مستوى هيكلية الاقتصاد العالمي وخصوصًا تلك المتمثلة في المؤسسات الدولية ودورها في الاقتصاد العالمي الجديد والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنطقة التجارة العالمية أو على مستوى الفكر الاقتصادي الراهن والمتمثلة في ظهور ظاهرة العولمة وما تمثله من تحولات وتحديات اقتصاديه على المستوى العالمي وبالشكل الذي يفرض الوقوف والتفكير الاستراتيجي في تحديات هذه الظاهرة وتداعياتها على المستوى الدولي والمحلي (المعرفي، 2014) ومن هذه المتغيرات:

- **تذبذب أسعار النفط العالمية:**

أن قطاع النفط له آثار مهمة وإيجابية على جميع القطاعات مثل: التعدين ومصائد الأسماك، والتعليم، والصحة، والعقارات، وغيرها من القطاعات لاشين (2016)، ولقد كان لظهور النفط أثره في المتغيرات الاقتصادية، حيث سنت الأنظمة الاقتصادية، وزادت المبادرات التجارية الفردية والأسرية، التي شهدها المجتمع والفرد، وتمثل ذلك في ارتفاع مستوى الدخل، وتغير أنماط النشاط الاقتصادية، وتغير جيل العمالة ومهاراتها، وزادت المدخرات، وانتشرت الصناعات الثقيلة والخفيفة بجانب الصناعات الاستهلاكية التقليدية، وتطورت الزراعة باستخداماتها للتقنية الحديثة، كما زادت كفاية المؤسسات المالية، وظهرت المدن الصناعية فلاته (2012).

- **انتشار جائحة كورونا دوليًا ومحليًا:**

يؤكد علماء الاقتصاد وخبراؤه، على أن التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا كبيرة جدًّا، فقد أصبح العالم كله يعاني أزمة اقتصادية حادة لم تمر بها البشرية منذ أكثر من مائة عام مضت؛ إذ سببت سلسلة من الهزات المالية العنيفة التي هوت بمعظم الاقتصادات العالمية، وخصوصًا في أكبر وأقوى وأحدث النظم الرأسمالية منها (مجلة حراء،2021).

ويبدو أن التصدعات التي أحدثها مرض كوفيد-19 ستستمر لفترة أطول، ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا قدره 5.9% في 2021 و 4.9 % في 2022، أي بانخفاض قدره 0.1 نقطة مئوية في 2021 عما ورد في تنبؤات يوليو 2021. ويعكس تخفيض التوقعات لعام 2021 الخفض المتعلق بالاقتصادات المتقدمة- والذي يرجع جزئيًا إلى الانقطاعات في سلاسل الإمداد- وكذلك المتعلق بالبلدان النامية منخفضة الدخل، الذي يرجع في معظمه إلى تفاقم ديناميكية الجائحة. (مدونات البنك الدولي، 2020).

ولقد كان هناك انخفاض ملحوظ في أسعار النفط الذي تسبب بأضرار وخيمة في الدخل جراء جائحة كورنا كوفيد 19، وتأتي السلطنة ضمن الدول التي تراجع اقتصادها بسبب الجائحة فقد عصفت التأثيرات الناجمة عن أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بقطاعات التنمية في السلطنة، وقد شهدنا خلال هذه الجائحة انخفاضًا في إنفاق المستهلكين في جميع أنحاء العالم، إذ توقف السفر وقطاع السياحة بشكل عام، وتباطأت الصناعة بسبب القيود التي فرضت على الحركة، وإعاقة النشاط الاقتصادي عبر الخدمات والمواصلات والتسوق، وأدى انخفاض الاستهلاك إلى انخفاض الطلب. (البحث العلمي،2021).

- **تنامي التكتلات الاقتصادية العالمية:**

إن التكتل الاقتصادي لفظ له العديد من المترادفات وأكثرها شيوعًا التكامل الاقتصادي والذي يشير إلى التعاون بين الدول المشتركة في إقليم جغرافي واحد، ولذلك يطلق عليه أيضًا التكامل الاقتصادي الإقليمي. ويشار عادة الي هذه الاتفاقيات في قاعدة بيانات منظمة التجارة الدولية بمصطلح اتفاقيات التجارة الإقليمية. وتعامل هذه المصطلحات كمرادفات لنفس الشيء ولذلك يستخدم الواحد منها كبديل للآخر (عبد القادر، 2021). أما التكامل الاقتصادي فيشير إلى "عملية إزالة كافة العوائق التجارية وتحرير عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال بين مجموعة من دول الأعضاء في مشروع تكامل اقتصادي" (Balassa, 2011).

ويتضح أن التكتلات الاقتصادية تعني التكامل الاقتصادي بمعنى أن تتفق مجموعة من الدول المتقاربة تاريخيًا وجغرافيًا واقتصاديًا واجتماعيًا على دمج جميع أسواقها في فضاء اقتصادي موحد (أسواق السلع والخدمات وأسواق العمل) أو توحيد سياساتهم الاقتصادية بهدف تحقيق مصالح مشتركة ويسعى أيضًا الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة.

إن اتفاقيات التكامل الاقتصادي بأنواعها المختلفة قد تنامت خلال الفترة من بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 2019م، رغم أن بعض هذه التكتلات قد اختفي وتفكك. والتوزيع الجغرافي لهذه التكتلات يتضح في الشكل (1)، إذ يتضح أن أكبر عدد من اتفاقيات التكامل الاقتصادي بأنواعها يوجد في منطقة أوروبا، ويتلوها شرق آسيا، ثم أمريكا الجنوبية، ثم أمريكا الشمالية. وأقل المناطق الجغرافية للتكتلات الاقتصادية في منطقة الكاريبي ومنطقة وسط آسيا، أما أفريقيا والشرق الأوسط فان عدد الاتفاقيات المبرمة بين أعضائها يقع في الفئة المتوسطة بالنسبة لعدد الاتفاقات إذ وصلت إلى 35 و29 اتفاقية على التوالي. (عبد القادر، 2021).

شكل (١) اتفاقيات التكامل المختلفة في العالم في الفترة ١٩٤٨-٢٠١٩

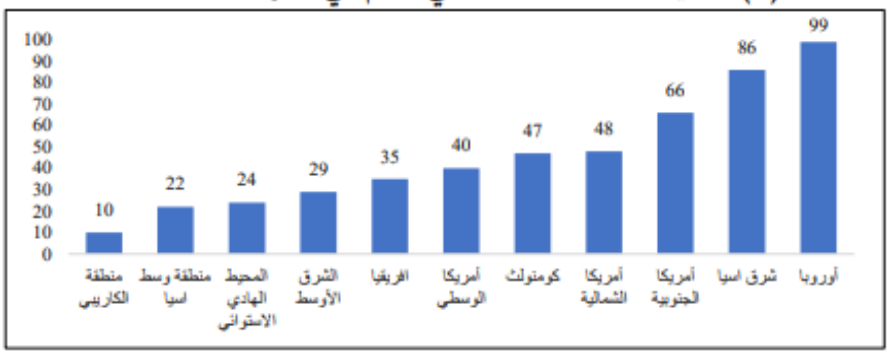

Source: WTO (٢٠١٩a) Regional Trade Agreements (RTAs) Database, World Trade Organization (WTO), Geneva, Switzerland.

- **ازدياد التضخم الاقتصادي:**

عرّف البطوش (2006) التضخم الاقتصادي بأنه" تلك العلاقة بين موجودات الدولة من العملات النقدية مقابل ما يتوفر في تلك الدولة من السلع والخدمات القابلة للتداول". أما معدل التضخم (Inflation rate) فهو النسبة المئوية للارتفاع السنوي في المستوى العام للأسعار وله أنواع عديدة، منها

أولًا: التضخم الجامح (Hyperinflation) وهو تضخم ذو معدلات عالية قد تصل إلى 1000 أو مليون أو حتى مليار بالمائة سنويًا؛ وثانيًا: التضخم السريع (Rapid inflation) ومعدله 50 أو 100 أو 200 بالمائة؛ وثالثًا: التضخم المعتدل (Moderate inflation) وهو ارتفاع في مستوى الأسعار لا يحرف الأسعار أو المداخيل بحدة. ولا شك أن للتضخم آثار اقتصادية كبيرة على مستويات المعيشة، وعلى العملة الوطنية، وعلى إنجاز المشاريع، وحركة التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي وغير ذلك من مجالات الاقتصاد المختلفة.

وفي سلطنة عُمان أظهرت بيانات رسمية ارتفاع التضخم بنسبة 1.59% في عام2021 في مؤشر على نمو الإنفاق الاستهلاكي. وذكرت بيانات المركز الوطني للإحصاء العماني (حكومي)، إن الارتفاع جاء نتيجة زيادة أسعار مجموعات رئيسه مثل النقل بنسبة 6.46 %، والتبغ 4.07 %. كذلك ارتفعت أسعار (السلع والخدمات) بنسبة 3.18 % ومجموعة الترفيه 1.94 %. في المقابل انخفضت مجموعتي (المطاعم والفنادق) بنسبة 0.07 %. ويغطي الرقم القياسي لأسعار المستهلك الانفاق الاستهلاكي الذي تحملته الأسر، ولا يشمل الانفاق على أقساط القروض أو ضريبة الدخل، أو شراء المنازل والأسهم، أو أي أصول مالية أخرى. وشهد الطلب المحلي على الاستهلاك في السلطنة انكماشًا خلال العام الماضي؛ نتيجة التبعات السلبية لتفشي جائحة كورونا وتذبذب وفرة السيولة على الرغم من ارتفاع أسعار الغذاء والوقود عالميًا (حاتم،2021).

- **الاتجاه نحو الخصخصة:**

خصخصة التعليم هو إشراك القطاع الخاص للإسهام في حركة التعليم في البلد بعد زيادة الطلب عليه وتنوع مصادره، وأساليبه، وحاجاته لمساندة الحكومة في التكاليف المترتبة عليها لتوفيره لجميع المواطنين وضمان الفرص المتساوية لهم (لاشين،2016). وفي أطار الاتجاه المتنامي نحو خصخصة قطاعات العمل والإنتاج، أصبحت خصخصة التعليم توجها رئيسا في العديد من دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وتتخذ خصخصة التعليم العالي عدة صور منها: ترشيد الانفاق على مؤسسات التعليم العالي والتوسع في التعليم العالي الخاص، فضلا عن زيادة الرسوم الدراسية على الطلاب. (المعولي والبلوشي ،2016).

تعمل سلطنة عُمان نحو خصخصة بعض الشركات الحكومية، أو التي تمتلك جزءًا من رأسمالها، في خطوة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على النفط ولدى السلطنة أكثر من 60 شركة مملوكة للدولة في شتى القطاعات، بينها شركات تحقق أرباحًا، وأداء قويًا، بينما تحوز الحكومة حصصًا في كثير من الشركات المدرجة، ورغم أن عُمان منتج صغير للنفط مقارنة بجيرانها الخليجيين، إلا أن عوائدها النفطية، وميزان المدفوعات الخاص بها، تضرر جراء هبوط أسعار الخام عالميًا، ما دفعها إلى اتخاذ إجراءات تقشفية لمواجهة الأزمة، وبلغ العجز بالموازنة العمانية المتوقعة للعام الحالي، نحو 3 مليارات ريال (7.8 مليار دولار)، مقارنة بالعجز المتوقع لعام 2016 المقدر بحوالي 3.3 مليار ريال (8.6 مليار دولار)، وأعلنت السلطنة هذا العام عن خطة 2016-2020 لتنويع مصادر الدخل، بهدف خفض الاعتماد على إيرادات النفط بمقدار النصف، مع ضغط هبوط أسعار الخام على المالية العامة للبلاد، وتساهم صناعة النفط بـ 44% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تستهدف السلطنة خفضها إلى 22% فقط بحلول العام 2020 من خلال استثمار 106 مليارات دولار على مدى خمس سنوات، وفي العام الماضي، بدأت وزارة المالية العمانية في نقل حصص تملكها في شركات مدرجة وخاصة إلى صناديق سيادية وشركات أخرى مملوكة للدولة تمهيدًا لخصخصتها في المستقبل، وحددت مسقط بالفعل، الخطوط العريضة لخططها الرامية إلى بيع أصول حكومية، في ظل سعيها للتأقلم مع عجز الموازنة عقب هبوط أسعار النفط، وقالت الحكومة إن تنفيذ برنامج الخصخصة سيستمر خلال السنوات القادمة. (وكالة الاناضول،2017) وفي ضوء ما سبق يتضح أن خصخصة التعليم هي مساهمة القطاع الخاص في سير عملية التعليم بهدف مساندة الحكومة في تمويل التعليم بعد زيادة الطلب عليه والتنوع المستمر في مصادره وأساليبه.

2.1.2. تمويل التعليم العالي في سلطنة عُمان

يأتي التعليم العالي في أعلى المراحل التعليمية، ويحظى بالاهتمام منذ مطلع النهضة المباركة التي انطلقت منذ عام 1970م، فقد أصبح تأهيل الشباب وتدريبهم حاجة مُلحة لتنفيذ متطلبات التنمية الشاملة. وبالفعل تسهم مؤسسات التعليم العالي في تلبية احتياجات السلطنة من الكوادر المؤهلة علميًا وتقنيًا. ويشكّل تمويل مؤسسات التعليم العالي اليوم تحديًا كبيرًا مما دفع بالجهات المعنية للبحث عن مصادر لتمويل هذه المؤسسات وتنويع مصادر التمويل بدلًا من الاعتماد على التمويل الحكومي بالدرجة الأولى. فقد بلغ إجمالي الإنفاق على التعليم العالي خلال الفترة (2011-2014م) (1940.9) (مليار وتسعمائة وأربعون مليونًا وتسعمائة ألف ريال عُماني) وهو ما يمثل (32%) من إجمالي الإنفاق على التعليم خلال الفترة ذاتها (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2014)، ويوضح الجدول (1) إجمالي الإنفاق على التعليم العالي خلال الفترة 2011-2014م.

جدول (1): إجمالي الإنفاق على التعليم العالي خلال الفترة 2011-2014م

السنة	2011م	2012م	2013م	2014م	الإجمالي
إجمالي الإنفاق على التعليم العالي (مليون ر.ع)	355,6	447,2	512,2	625,9	194,9
نسبة الإنفاق من إجمالي الإنفاق على التعليم العالي%	83,9	80,2	74,7	73,6	77,3

المصدر: الحسابات الختامية السنوية، وزارة المالية -2014م

وتشير دراسة المهدي (2020) إلى أن من أقوى التحديات التي محاولات وجهود تنويع مصادر تمويلها مؤسسات التعليم العالي هي ضعف مساهمة القطاع الخاص وقلة الدعم المالي من المجتمع المحلي لهذه المؤسسات. ومن الملاحظ أن هناك اتجاهاً يتمثل في استمرارية الزيادة في الإنفاق على مؤسسات التعليم العالي بسبب تأثير العديد من العوامل منها:

- زيادة معدلات النمو السكاني في سلطنة عُمان، فقد أشارت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أنه النمو السكاني للسلطنة قد بلغ 5,8% للسنوات (2011-2016م)، الأمر الذي سيتطلب ارتفاع الطلب على التعليم العالي وزيادة معدلات الإنفاق للمؤسسات الحكومية والخاصة.
- توظيف التقنيات الحديثة، والأساليب التكنولوجية في التعليم من وسائل تعليمية، وأجهزة ومختبرات، ومعدات حديثة من أجل تطوير مهارات الطلاب العلمية والعملية.
- تأهيل وتدريب المعلمين في جميع التخصصات، الأمر الذي ينعكسُ في زيادة الإنفاق على الأجور.
- التغيرات الاقتصادية التي تشهدها السلطنة على المستوى المحلي، على سبيل المثال: الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط، التي قد تؤثر في مستوى الإنفاق الحكومي على التعليم والخدمات الأخرى.

مصادر تمويل التعليم العالي في سلطنة عمان:

وللتغلب على العوامل والتحديات التي تواجه وزارة التعليم العالي في تقديم الدعم الكافي للوصول إلى تحقيق الجودة الشاملة في الجامعات والكليات، ينبغي أن يكون هناك استراتيجيات تمويل منظمة ومتنوعة تسهم في رفع الكفاءة العلمية والتعليمية في مؤسسات التعليم العالي. ويوضح الشكل (2) تصورًا لإطار التمويل في مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان (جودت والحضرمي، 2021).

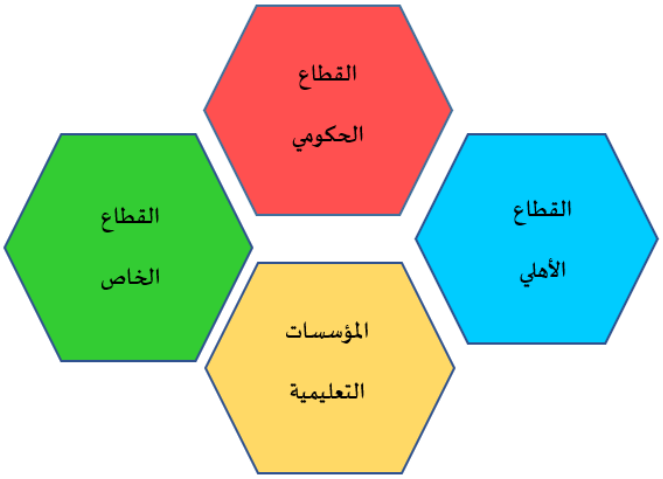

الشكل (2): المؤسسات المشاركة في تمويل التعليم العالي

ومن خلال الشكل أعلاه، يمكننا الاستنتاج إلى أنه يجب أن تشترك العديد من الجهات لتمويل التعليم العالي في السلطنة، وهي كالآتي: القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والقطاع الأهلي بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية نفسها، من خلال استثمار كافة إمكاناتها كافة ومواردها الذاتية لإيجاد مصادر دخل إضافية، وهذا ما يُطلق عليه بالتمويل الذاتي. وتعتبر الحكومة الممول الأساسي في قطاع التعليم العالي في السلطنة، لذلك كان ينبغي عليها القيام بالعديد من الإجراءات لتعزيز الدخل لدى الجامعات والكليات، وهي كما لخصها جودت والحضرمي، (2021): تشجيع الإدارة الذاتية للجامعات، وتقديم الدعم للمؤسسات على أساس ضمان الجودة، والعمل على تفعيل الوقف التعليمي، والتركيز على ما يسمى بالجامعة المنتجة، وتطبيق مبدأ المحاسبة أو المساءلة على العاملين في مؤسسات التعليم العالي.

أما بالنسبة للقطاع الخاص الذي يسهم بنسبة 9% في تمويل التعليم العالي، الأمر الذي يتطلب البحث عن طرق بديلة لرفع نسبة الاسهام في قطاع التعليم، ومن ضمنها: تسهيل إجراءات الاستثمار في التعليم، وتوفير القروض الميسرة بدون فوائد ربحية، وتخصيص نسبة من الأرباح لدعم التعليم العالي، والاستثمار لدعم المشاريع البحثية.

وكذلك ينبغي الحرص على تشجيع الاسهامات المالية من أصحاب رؤوس الأموال، إنشاء ودعم الصناديق الأهلية، فضلًا عن تعزيز دور الجمعيات التعاونية في زيادة نسبة الأرباح. ومن حيث المؤسسات التعليمية فقد حددها عيسان وآخرون (2019) من خلال الاهتمام بما يسمى الجامعة المنتجة، وهي التي تقوم بالربط بين النظرية والتطبيق والنظر إلى التعليم الجامعي كمنظومة متكاملة.

جهود السلطنة في مواجهة المتغيرات الاقتصادية و انعكاساتها على التعليم:

لقد حققت سلطنة عمان مراكز متقدمة في مؤشرات تطور التعليم العالي طبقا لتقرير حالة التعليم العالي في العالم الذي أصدره المجلس الثقافي البريطاني والذي يتضمن 38 دولة حول العالم، وجاءت السلطنة في المركز الثاني عربيًا والتاسع عالميًا في مؤشر انفتاح نظم التعليم العالي الذي يرصد توفر البنية الأساسية التي تسهل تنقل الطلاب والباحثين، وجذب الطلاب إلى الجامعات الوطنية، كما صنف التقرير السلطنة في المركز الثاني عربيًا والتاسع عالميًا في مؤشر ضمان الجودة ودرجة الاعتراف والذي يرصد توفر متطلبات الكفاءة التعليمية، والمركز الثاني عربيًا والثانية عشر عالميًا في مؤشر السياسة الوطنية والبيئة التنظيمية لدعم حركة الطلاب، كما جاءت السلطنة من خلال التقرير في المركز الثاني عربيًا والخامس عشر عالميًا في مؤشر المشاركة البحثية الدولية والذي يرصد الدعم المقدم من قبل الحكومات بمشاركة الطلاب والباحثين في البحوث الدولية التي تقوم على التعاون. وقد حققت السلطنة هذه المراكز؛ نتيجة الإنفاق الكبير الذي يعتمد على الإنفاق الحكومي في تمويل التعليم العالي في سلطنة عُمان وتعتبر الحكومة هي المصدر الرئيسي للإنفاق على مؤسسات التعليم العالي الحكومية، وأيضًا محدودية المصادر الأخرى المساندة الحكومة في الإنفاق؛ إذ تعتمد مؤسسات التعليم العالي الخاصة بشكل كبير على الرسوم الدراسية كمصدر أساسي للتمويل من خلال البعثات التي تخصصها الحكومة للطلبة العمانيين (البحراني، 2019).

تعد قضية تمويل التعليم من القضايا التربوية المعاصرة على المستويين العالمي وحكومات دول الخليج العربية ومن واقع أن حكومة سلطنة عُمان تكفلت بالصرف على التعليم العالي من مبدأ مجانية التعليم واتاحته للجميع، والذي شكّل عبئًا عليها لاحقًا بعد زيادة المنتسبين لهذا القطاع والتطور التكنولوجي والعلمي، ظهرت ضرورات سياسية واجتماعية واقتصادية تفرض على الحكومات البحث عن بدائل و مصادر جديدة للتمويل؛ بهدف استدامة التعليم والانفاق عليه بما يتماشى مع فلسفاته وأهدافه التطويرية على المستوى الكمي والنوعي، وتعد الحكومة العُمانية الممول الرئيسي للتعليم العالي والمتمثل في جامعة السلطان قابوس، وهناك اهتمام في الآونة الاخيرة في السلطنة موجه إلى إعطاء دور للقطاع الخاص للإسهام في هذا المجال. (العتيبي، 2005).

وفي عُمان تشجع الدولة استثمار القطاع الخاص في التعليم العالي وافتتح العديد من الكليات الخاصة في السلطنة، وفي المؤتمر الدولي جامعة القرن الحادي والعشرين الذي عقد في سلطنة عُمان أكد عميد كلية التربية في جامعة السلطان قابوس على أن الدلائل في العالم كله تشير إلى أنه لن تستطيع الحكومات في المستقبل القريب أن تتحمل عبئًا في التعليم فوق عبء التعليم الأساسي للجميع لذلك لابد لكل مفكر وعالم، وصانع قرار، ولكل معلم ووالد وصاحب أعمال، وكل بنك، وكل مؤسسة، والأغلبية جميعًا أن يهيئوا أنفسهم للإسهام في تعليم أبناء الأمة وأعلن ذلك بأن أسهم المؤسسات الإنتاجية في نفقات التعليم لن تؤدي فقط إلى تخفيف الأعباء المالية عن الدولة وإنما ستؤدي أيضًا إلى الربط العضوي المحكم والمباشر بين التعليم والاقتصاد ومنحة الشركة العمانية للاستثمارات التعليمية والتدريبية الموافقة على تأسيس جامعة صحار، ودخلت جامعة كوينزلاند الأسترالية في شراكة مع جامعة صحار لتقديم خبرتها وتجربتها التعليمية. كما أن المؤتمر الدولي حول جامعة القرن الحادي والعشرين والذي يعقد في سلطنة عمان أصدر من ضمن توصياته ما يأتي (العتيبي، 2005):

- أن تظل الدولة مسؤولة جزئيًا عن تمويل التعليم العالي، وألا يترك لعامل الربح أن يسود في هدف على حساب جودة التعليم.
- أن يتم إنشاء نظام تمويل البعثات الدراسية على أساس مبدأ تعلم واعمل ثم ادفع.
- تقوية الصلة والعلاقات بين الجامعات والقطاع الخاص خاصة في مجال لاستنباط شركات جديدة في مجال التمويل والبحث المشترك وتطوير مؤسسات خاصة للتعليم العالي.

وتعتمد الجامعات والكليات الخاصة في تمويلها على رؤوس الأموال التي يخصصها المالكون والقروض الحكومية الميسرة والبعثات الحكومية الداخلية الكاملة والجزئية إضافة إلى الدعم المالي والإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدولة لهذا القطاع (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، 2021). ومع تطور التعليم العالي ولتنظيم العملية التعليمية أنشئت وزارة التعليم العالي في عام 1994م لتتولى عملية التنظيم لمؤسسات التعليم العالي التي تشرف عليها، وتنفيذ الخطط والبرامج في المجالات التربوية والتعليمية كما تم إنشاء مجلس التعليم العالي في عام 1998م، ومجلس الاعتماد الأكاديمي في عام 2001م، يشرف على جميع جوانب الجودة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة (عيسان، 2020). وتعمل سلطنة عُمان على تبني الإجراءات التي قد تقود لإصلاح التعليم العالي؛ حتى تحقق معدلًا عاليًا في الإنجاز، ومن أهمها ما يلي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، 2021) :

- الالتزام بأسلوب التخطيط الاستراتيجي الذي يهتم بوضع التصورات المستقبلية، والاستعداد لمعالجة المشكلات المتوقعة، وتنمية القدرة على التصدي لها، وإيجاد الحلول لها والتنبؤ بآثارها، والانعكاسات الناتجة عنها.
- مراجعة برامج الجامعات والكليات ومناهجها وتحسينها وتطويرها لتصبح أكثر التصاقًا بحاجات الطلاب واحتياجات المجتمع، ولتسهم في تنمية مهارات الطلاب، وتنمية قدراتهم الإبداعية والابتكارية، وتقوية ثقتهم بأنفسهم وأعدادهم للعمل المنتج.
- تفعيل الحوار وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات والجهات ذات الاختصاص في سوق العمل؛ وذلك لوضع الخطط والسياسات، والاستراتيجيات التي تحقق التكامل، وتخدم مطالب التنمية وتساعد في استحداث التخصصات المطلوبة، وتطوير البرامج والمناهج التعليمية.

- مراجعة الجامعة التخصصات والبرامج والمناهج التعليمية التي تقدمها، مراجعة دورية في ضوء رؤية مستقبلية للحاجات التنموية ومطالب سوق العمل العماني
- تركيز الجامعات ومؤسسات التعليم العالي على بحوث احتمالات التغير وتوقعاته مثل تغير السكان، الأوضاع الاقتصادية، التغيرات المجتمعية، التغيرات في مجال الصناعة والتقنية وأخذ ذلك في الاعتبار.

وختامًا كانت مساعي السلطنة الحثيثة على تطوير تمويل التعليم العالي تؤتي ثمارها في السنوات الأخيرة، كما أن التخطيط الاستراتيجي المعني بوضع التصورات المستقبلية والتنبؤ بالمشكلات المتوقعة والاستعداد لمعالجتها كان له الدور الكبير في الخروج بسلام من المتغيرات الاقتصادية التي عصفت بالعالم.

2.2. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات المتغيرات الاقتصادية وتمويل التعليم العالي وعرضت مرتبة على حسب المتغيرات، ومن الأحدث إلى الأقدم وفيما يلي عرض لأهم الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة:

1.2.2. الدارسات المرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية:

- **هدفت دراسة العمري (2021)** إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتطبيق التخطيط المالي بوزارة التعليم العالي في ضوء المتغيرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي الذي يجمع بين الأسلوبين الكمي والكيفي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها: تقديم استراتيجية مقترحه لتطبيق التخطيط المالي في وزارة التعليم في ضوء المتغيرات الاقتصادية.
- **بينما سعت دراسة عبد القادر (2021)** إلى دراسة أثر التفكك الاقتصادي العالمي والاتجاه بعيدًا عن العولمة، والتوجه نحو الإقليمية على حجم التجارة الدولية حول العالم. ومدى تأثير هذا التوجه العالمي على حجم التجارة الدولية لجمهورية مصر العربية في المستقبل. استخدم البحث لمنهج الاستنباطي؛ إذ يختبر النظرية الاقتصادية في ظل الواقع الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن التفكك الاقتصادي العالمي سوف يكون له تأثير سلبي على الحالة المصرية حيث لو خرج من اثنين من اتفاقيات التكامل الاقتصادي، من المتوقع أن تخسر مصر في المتوسط 10 %سنويًا من حجم تجارتها، وهذا الأثر قد يتضاعف في حالة أن هاتين الاتفاقيتين كانت مع الشركاء الأكثر تأثيرًا.
- **وهدفت دراسة يحيى (2021)** إلى التحقق من أثر المتغيرات السياسية المتمثلة في الاستقرار السياسي والديمقراطية، والمتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في سعر الفائدة وسعر الصرف والتضخم على أداء مؤشر EGX30 وتشير النتائج عن وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغيرات السياسية (الاستقرار السياسي- الديمقراطية)، وأيضا أثر للمتغيرات الاقتصادية (سعر الصرف- سعر الفائدة- معدل التضخم) على أداء مؤشر EGX30 ويظهر هذا التأثير بقوة عند تقسيم فترات الدراسة وفقًا للأحداث السياسية والاقتصادية.
- **وهدفت دراسة لاشين (2017)** إلى دراسة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على النظم التعليمية واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: تزايد مستمر في متوسط تكلفة الطالب في التعليم، وتختلف تكلفة الطالب الواحد باختلاف مستويات التعليم وأنواعه، وكذلك بقية المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لها تأثير مباشر على النظم التعليمية في سلطنة عمان.
- **بينما تناولت دراسة (Ngeny & Mutuk, 2020)** العلاقة الديناميكية بين أسعار الأسهم وأربعة من متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم- سعر الصرف- الناتج المحلى الإجمالي- سندات الخزانة) بالتطبيق على دولة كينيا، تم استخدام منهجية التكامل المشترك، وذلك عن الفترة من 1997 إلى 2010 اظهرت النتائج أن التضخم له تأثير سلبي على سوق الأسهم، وأكدت نتائج الدارسة أن سوق الأوراق المالية ليس وسيله مثلى للتحوط ضد التضخم، وأن أداء الاقتصاد الكلى يفسر إلى حد كبير سلوك سوق الأسهم على المدى الطويل.
- **وهدفت دراسة يوسفات (2012)** المعنونة بـ "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1970 الى 2019 م) وقد هدفت الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي خلال الفترة من (1970 الى 2019)- باستخدام نموذج "خان وصنهاجي" لتحديد عتبة التضخم، وكانت نتيجة الدراسة أن عتبة التضخم في الجزائر هي 6%بمعنى أن معدلات التضخم الأكبر من هذه العتبة قد تسبب الضرر للنمو الاقتصادي.
- **تناولت دراسة (Keshab Bhattarai, 2011)** تأثير سعر الصرف والمعروض النقدي في معدلات النمو والتضخم والفائدة في المملكة المتحدة، باستخدام نموذج المعادلات الآنية بتقنية SLS2، ILS3 وSLS3 وخلصت إلى أن انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني أسهم في نمو الناتج في المملكة المتحدة من خلال تعزيز القدرة التنافسية الدولية لديها ومن ثم تحقيق معدل أعلى من نمو المعروض النقدي.

2.2.2. دراسات مرتبطة بتمويل التعليم المالي:

- **سعت دراسة الفراج (2021)** التعرف إلى التحديات التي تواجه تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية والحلول المقترحة للتمويل، وتم استخدم المنهج الوصفي المسحي، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في جامعة شقراء هي: اعتماد الجامعة على الدعم

الحكومي فقط، وضعف اعتمادات النفقات الاستثمارية مقارنة باعتماد النفقات الجارية. كما أن أهم الحلول للتمويل هي: تطوير النظام التمويل والإداري في جامعة شقراء، وستثمر الصناديق المالية بها، وترويج البحوث العلمية وتسويقها وشجيع الابتكارات والأنشطة.

- **وهدفت دراسة سعادة (2021)** التعرف إلى واقع التمويل في مؤسسات التعليم في سلطنة عمان، والكشف عن التحديات التي تقف دون ذلك. واستخدم المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم العالي في سلطنة عمان حظي باهتمام كبير وتمثل الحكومة العنصر الأساس في تمويل التعليم لمؤسسات التعليم العالي المختلفة في السلطنة.
- **وهدفت دراسة المهدي (2020)** إلى التعرف على التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم في تنويع مصادر تمويلها بسلطنة عُمان من وجهة نظر عينه من الإداريين العاملين بها. وقد استخدمت الدراسة منهج البحوث الوصفية وتوصلت الدراسة إلى أن من أقوى التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها هي التحديات المالية ومن أبرز هذه التحديات هي ضعف إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي، وقلة الدعم المالي من المجتمع المحلي لهذه المؤسسات.
- **وسعت دراسة محمدين (2020)** إلى التعرف على دور الشراكة المجمعية في تمويل التعليم العالي المصري من خلال أحد الموارد البديلة وهي (الكراسي العلمية)، واستخدم البحث المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى تنوع مصادر تمويل الكراسي البحثية ما بين القطاع الخاص والجامعات والتبرعات.
- **وهدف دراسة البحر اني (2019)** إلى معرفة التحديات التمويلية في مؤسسات التعليم العالي الحكومي. واستخدم البحث المنهج الوصفي، وأظهرت الدراسة أن هناك تحديات كثيره في تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية واستمرار مسؤولية الدولة في الإنفاق على التعليم.
- **وبينما هدفت دراسة العتيبي (2018)** إلى التعرف على تجارب تمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة (أمريكا وبريطانيا واليابان وأستراليا.) واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي ووجدت الدراسة في ظل ما توصلت إليه من نتائج أنه من الضروري الاستفادة من تجارب تلك الدول في تنويع مصادر التمويل في المملكة العربية السعودية وإشراك المؤسسات وقطاعات الاعمال والأفراد في تمويل وتسهيل الإجراءات البيروقراطية بما يشجع على الاستثمار في التعليم وجلب المستثمرين.
- **وهدفت دراسة (Jongnloed,2008)** إلى مناقشة التعليم العالي في أوروبا، إذ تناولت الدراسة قضية التمويل على التعليم العالي من عدة جوانب: من يمول التعليم العالي، وكيفية تخصيص التمويل الحكومي للجامعات وتوصلت الدراسة إلى أن ميزانية المؤسسات تعتمد على اختيار الطلاب أكثر من اعتمادها على التخطيط المركزي وكانت من أهم التوصيات التي اقترحتها الدراسة هي الحاجة إلى الحكومات الأوروبية لزيادة الاستقلال الذاتي لجامعاتها الوطنية وإعادة النظر في هياكلها التنظيمية.

في ضوء ما سبق تؤكد الدراسات السابقة إلى أن المتغيرات الاقتصادية لها انعكاسات مباشره على النظم التعليمية في سلطنة عُمان، مثل دراسة لاشين (2017). وأكدت دراسة المهدي (2020) أنه من اقوى التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في تنويع مصادر تمويلها هي التحديات المالية وأن هذه التحديات أدت إلى ضرورة التعرف والاستفادة من تجارب تمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة (أمريكا وبريطانيا واليابان وأستراليا) العتيبي: (2018). واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات الاقتصادية، وتمويل التعليم العالي في إثراء الإطار النظري للدراسة، وفي بناء أداة الدراسة الحالية. واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي، مثل دراسة: المهدي (2020) ودراسة العتيبي (2018) دراسة لاشين (2017).

3. إجراءات الدراسة:

1.3. مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات والكليات بسلطنة عُمان، حيث تم اختيار عينة عشوائية للدراسة بلغت (101) أستاذ من الكليات والجامعات التالية:

- جامعة السلطان قابوس
- جامعة الشرقية
- جامعة تقنية والعلوم التطبيقية
- جامعة صحار
- جامعة ظفار
- جامعة نزوى
- جامعه التقنية والعلوم التكنولوجية(شناص)
- الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا
- الجامعة العربية المفتوحة

- كلية الخليج
- الكلية الحديثة للعلوم والتكنولوجيا
- كلية البريمي الجامعية
- الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا
- الكلية العلمية للتصميم
- كلية البيان
- كلية الدراسات المصرفية والمالية
- كلية الشرق الأوسط
- كلية مجان
- كلية مزون
- كلية مسقط

شكل الأعضاء الذكور في عينة الدراسة نسبة عالية مقارنة بالإناث، حيث بلغت نسبة الذكور (55.4%)، ونسبة الإناث (44.6%)؛ بينما شكل الأعضاء من جامعة السلطان قابوس نسبة عالية بلغت (20.8%)، وبلغت نسبة الأعضاء المشاركون من درجة الماجستير (63.4%) وهي أعلى من نسبة الأعضاء المشاركين من درجة البكالوريوس وهي (10.9%) .

2.3. صدق الأداة وثباتها:

للتأكد من صدق الاستبانة اتبعت الدراسة الاتي:

- **صدق المحكمين (الصدق الظاهري)**

بعد الانتهاء من إعداد الصورة المبدئية للاستبيان تم عرضه على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (6) محكمًا، للاسترشاد بآرائهم ومقترحاتهم، وتحديد مدى اتساق بنوده وعباراته مع أهداف البحث، واقتراح ما يرونه من تعديلات وإضافات. وكانت أهم ملاحظات المحكمين إجراء بعض التعديلات على مسميات محاور الأداة، وحذف بعض العبارات، وتعديل صياغة بعض العبارات، وإضافة عبارات أخرى تتناسب مع الهدف من البحث، وبعد أن كان عدد فقرات كل بعد في الأداة 8 فقرات قبل التحكيم، أصبح عددها 10 فقرات بعد التحكيم، وكانت نسبة الاتفاق بين المحكمين 97%.

- **صدق الاتساق الداخلي**

تم حساب معامل الارتباط بيرسون (Person) بين درجات كل بعد من الثلاثة والبعد الكلي والجدول (3) يبين ارتباط كل بعد مع البعد الكلي. من خلال نتائج الجدول أدناه نجد أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيًا عن مستوى الدلالة (0.01) حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط (**0.737) بينما كان الحد الاعلى (**0.796) وعليه فأن جميع الأبعاد متسقة داخليًا مع البعد الكلي للأبعاد مما يثبت صدق الاتساق الداخلي لعبارات كل بعد.

جدول (2): تحليل معامل الارتباط بيرسون لأبعاد أداة الدراسة

رقم البعد	أبعاد الدراسة	معامل الارتباط بيرسون
1	انعكاسات مادية ومالية	0.796**
2	انعكاسات تكنولوجية	0.787**
3	انعكاسات بشرية	0.737**

** ذات دلالة عند مستوى الدلالة **0.01**

يتضح من الجدول (2) أن معاملات الارتباط جميعها دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01) مما يشير إلى توجه جميع المحاور نحو قياس الهدف نفسه الأمر الذي يؤكد صدق الأداة وصلاحيتها لاستخدام والتطبيق.

3.3. ثبات الاستبيان:

لقياس مدى ثبات الاستبيان تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة على عينة الدراسة المكونة من (101) موظف وموظفة من أعضاء هيئة التدريس في المؤسسات الحكومية والخاصة في سلطنة عمان والجدول (2) يوضح معاملات الثبات لكل بعد من أبعاد الدراسة. يتضح من خلال النتائج أدناه أن معامل الثبات العام لأبعاد الدراسة مرتفع حيث بلغ (0.803) بينما تراوح ثبات الأبعاد ما بين (0.602) كحد ادنى و(0.743) كحد أعلى، وهذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

جدول (3): تحليل معامل الثبات الفا كرونباخ لأبعاد أداة الدراسة

ن	الأبعاد	عدد فقرات البعد	معامل الثبات كرونباخ الفا	مستوى الثبات
1	انعكاسات مادية ومالية	10	0.743	عالي
2	انعكاسات تكنولوجية	10	0.658	مقبول
3	انعكاسات بشرية	10	0.602	مقبول
	معامل الثبات الكلي	**30**	**0.803**	**عالي**

يتضح من الجدول السابق (3) أن قيمة معامل الثبات مرتفعة إلى حد كبير بالنسبة للاستبيان ككل، حيث تتراوح قيمة معامل الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة تتراوح ما بين (0.803 – 0.602) وبلغ معامل الثبات الكلي لفقرات الاستبانة (0.803)، وهو معامل ثبات عالي، وبالنسبة لكل محور من محاور كل استبيان، مما يدل على الثبات القوي للاستبيان، وبالتالي تجانس عبارات الاستبيان وبذلك تصبح الأداة صالحة للتحقق من الأهداف التي أعدت من أجلها.

4.3. الحكم على عبارات أبعاد الدراسة:

تم استخدام مقياس ليكرات الثلاثي للحكم على عبارات أبعاد الدراسة لكل محور، باعتبار المتوسط الحسابي 1.66 - 1 يمثل درجة ممارسة منخفضة، والمتوسط الحسابي 2.33 - 1.67 يمثل درجة ممارسة متوسطة، والمتوسط الحسابي 3 - 2.34 تكون فيه درجة الممارسة عالية.

- **تحليل الأبعاد الكلية:**

يوضح الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الكلية للأبعاد حيث تراوحت بين (2.67) لبعد انعكاسات تكنولوجية و(2.33) لبعد انعكاسات بشرية ومتوسط حسابي كلي بلغ (2.54).

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الكلية للأبعاد

الرتبة	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	انعكاسات تكنولوجية	2.67	0.25	عالي
2	انعكاسات مادية ومالية	2.63	0.32	عالي
3	انعكاسات بشرية	2.33	0.31	متوسط
	البعد الكلي	**2.54**	**0.23**	**عالي**

ومن خلال التحليل الكلي للأبعاد يتضح تصدر البعد انعكاسات التكنولوجيا بالرتبة الأولى تليها انعكاسات مادية ومالية تليها انعكاسات بشرية، وتختلف هذه الدراسة مع نتائج دراسة (لاشين،2017) و (المهدي، 2020) في تصدر الانعكاسات التكنولوجية في قائمة التحديات في حين تصدرت الانعكاسات المالية والمادية كلا الدراستين.

- **تحليل البعد الأول (انعكاسات مادية ومالية):**

جاءت استجابات افراد العينة على عبارات البعد الأول كما يلي:

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الأول

الرتبة	ن	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	5	ضعف آليات الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي الحكومي	2.80	0.45	عالي
1	8	قلة فاعلية الوحدات الاستثمارية في تحقيق التمويل الذاتي للمؤسسات	2.80	0.42	عالي
3	10	ندرة الاستفادة من الوقف الإسلامي كمصدر لتمويل مؤسسات التعليم العالي	2.77	0.49	عالي
4	9	قلة استخدام المؤسسات لمنشآتها لتحقيق عائد مادي إضافي	2.75	0.50	عالي
5	6	قلة الدعم المالي من المجتمع المحلي لمؤسسات التعليم العالي	2.74	0.50	عالي
6	7	ضعف مساهمات القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي	2.70	0.54	عالي
7	4	غياب استراتيجية واضحه للموارد المالية بالتعليم العالي	2.66	0.57	عالي
8	3	الفاقد المادي في تقديم تخصصات لم تعد مطلوبة بسوق العمل	2.52	0.59	عالي
9	2	زيادة في معدل التضخم والارتفاع في نفقات التعليم العالي	2.47	0.73	عالي
10	1	الهدر في توظيف الأبنية والمختبرات والامكانيات المتوفرة	2.04	0.85	متوسط
		البعد الكلي	**2.63**	**0.32**	**عالي**

يوضح الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الأول، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.80) و(2.04) ومتوسط حسابي كلي بلغ (2.63)، حيث جاءت العبارة رقم (8) والعبارة رقم (5) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.80) وانحراف معياري على التوالي

(0.43) و (0.45) ونصتا على أن " قلة فاعلية الوحدات الاستثمارية في تحقيق التمويل الذاتي للمؤسسات" و"ضعف آليات الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي الحكومي" بينما جاءت العبارة رقم (1) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.04) وانحراف معياري (0.85) ونصت على أن "الهدر في توظيف الأبنية والمختبرات والامكانيات المتوفرة".

- **تحليل البعد الثاني (انعكاسات تكنولوجية):**

جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات البعد الثاني كما يلي:

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لعبارات البعد الثاني

الرتبة	ن	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المو افقة
1	8	تزايد الحاجة الى برامج تكنولوجية متقدمة	2.92	0.27	عالي
2	10	تزايد الحاجة الى دعم البرامج بمقررات تكنولوجية متقدمة	2.90	0.30	عالي
3	9	تزايد الحاجة الى إنشاء قواعد بيانات شاملة	2.87	0.37	عالي
4	1	ارتفاع تكلفة الأنظمة التكنولوجية الداعمة للتعليم والتعلم عن بعد	2.83	0.43	عالي
5	6	القصور في إيجاد نظام الكتروني لتسويق المنجزات التقنية والعلمية للشركات مقابل عائد مادي	2.69	0.52	عالي
6	4	ارتفاع تكلفة البرامج الالكترونية الداعمة لمتابعه وتقييم الصرف على الخطط التشغيلية	2.67	0.51	عالي
7	3	قلة توافر البرامج الالكترونية لإدارة الاستثمارات المالية	2.63	0.52	عالي
8	2	تذبذب في تقنيات إدارة الموازنات بمؤسسات التعليم العالي	2.57	0.52	عالي
9	5	ضعف توظيف التكنولوجيا في تقديم التعليم الالكتروني المدفوع عن بعد	2.37	0.63	عالي
10	7	قلة الكوادر البشرية القادرة على تشغيل وصيانة الأنظمة التكنولوجية الداعمة	2.19	0.77	متوسط
		البعد الكلي	**2.67**	**0.25**	**عالي**

يوضح الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الثاني، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.92) للعبارة رقم (8) وانحراف معياري (0.27) وتنص على أن "تزايد الحاجة إلى برامج تكنولوجية متقدمة " و (2.19) للعبارة رقم وانحراف معياري (0.77) بلغ ونصت على أن "قلة الكوادر البشرية القادرة على تشغيل وصيانة الأنظمة التكنولوجية الداعمة" ومتوسط حسابي كلي بلغ (2.67) وانحراف معياري (0.25).

- **تحليل البعد الثالث (انعكاسات بشرية):**

جاءت استجابات افراد العينة على عبارات البعد الثالث كما يلي:

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لعبارات البعد الثالث

الرتبة	ن	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المو افقة
1	8	تعدد الجهات المشرفة على مؤسسات التعليم العالي يخلق نوعا من الازدواجية في أدوارها	2.63	0.54	عالي
2	3	صعوبة تغطية نفقات التعليم العالي للأعداد المتزايدة من طالبي الالتحاق	2.59	0.55	عالي
3	9	ضعف فاعلية البرامج التدريبية المقدمة لأعضاء التدريس	2.54	0.61	عالي
4	4	ارتفاع نسبة الطلاب الى المحاضرين في بعض كليات وأقسام مؤسسات التعليم العالي	2.44	0.70	عالي
5	10	إعادة توظيف الكوادر البشرية وفق تخصصاتهم الدقيقة	2.41	0.60	عالي
6	2	نقص الكوادر المؤهلة لاستثمار الموارد المتاحة بمؤسسات التعليم العالي	2.39	0.71	عالي
7	7	ازدياد عدد السنوات التي يقضيها كل طالب في الدراسة الجامعية	2.31	0.75	متوسط
8	5	ندرة توفر الإمكانات البشرية القادرة على إدارة موازنات التعليم العالي	2.28	0.65	متوسط
9	6	ضعف خبرة عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس بآليات السوق ومتطلباته	2.11	0.91	متوسط
10	1	ارتفاع أعداد الموظفين عن حجم الأعباء الموكلة لهم	1.65	0.80	متوسط
		البعد الكلي	**2.33**	**0.31**	**عالي**

يوضح الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الثالث، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.63) و(1.65) ومتوسط حسابي كلي بلغ (2.33)، حيث جاءت العبارة رقم (8) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.63) وانحراف معياري (0.54) ونصت على أن "تعدد

الجهات المشرفة على مؤسسات التعليم العالي يخلق نوعًا من الازدواجية في أدوارها" بينما جاءت العبارة (1) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (1.65) وانحراف معياري (0.80) ونصت على أن "ارتفاع أعداد الموظفين عن حجم الأعباء الموكلة لهم".

4. النتائج والتوصيات:

1.4. النتائج العامة للدراسة:

من خلال استعراضنا للإطار النظري، والدراسة الميدانية يظهر مما سبق ذكره أن المدرسة أوضحت الاهتمام الكبير الدي توليه الحكومة في تمويل التعليم العالي في سلطنة عُمان، وأهمية التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية، والقيام بتنمية المجتمع، والإنفاق العالي لتمويل هدا التعليم. وقد هدفت في تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الحكومي في سلطنة عُمان. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- جاءت تقديرات أفراد عينة الدراسة على التحديات التي تنعكس على تمويل التعليم العالي في سلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بدرجة كبيرة.
- حصل بعد التحديات التكنولوجية على أعلى درجة موافقة في التحديات التي تنعكس على تمويل التعليم العالي، في حين حصل التحديات البشرية على أقل استجابة.
- حصل بعد " قلة فاعلية الوحدات الاستثمارية في تحقيق التمويل الذاتي للمؤسسات" و"ضعف آليات الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي الحكومي"على أعلى درجة موافقة في أبعاد التحديات المادية والمالية، في حين حصل "الهدر في توظيف الأبنية والمختبرات والامكانيات المتوفرة" على أقل استجابة.
- حصل بعد "تزايد الحاجة إلى برامج تكنولوجية متقدمة"على أعلى درجة موافقة في التحديات التكنولوجية، في حين حصل "قلة الكوادر البشرية القادرة على تشغيل وصيانة الأنظمة التكنولوجية الداعمة" على أقل استجابة.
- حصل بعد "تعدد الجهات المشرفة على مؤسسات التعليم العالي يخلق نوعًا من الازدواجية في أدوارها"على أعلى درجة موافقة في التحديات البشرية في حين حصل "ارتفاع أعداد الموظفين عن حجم الأعباء الموكلة لهم" على أقل استجابة.

2.4. التوصيات:

في سبيل مواجهة المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على تمويل التعليم العالي تقترح الدراسة التوصيات التالية:

إجراءات مرتبطة بالجوانب المالية:

- تنمية الموارد المالية الذاتية لمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان.
- تشجيع مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة على تبني ثقافة المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال إقامة ندوات ومؤتمرات يشارك فيها جميع العاملين بالجامعة والجهات، والهيئات المهتمة بالمجتمع؛ توضح فيها الفكر الاستثماري للجامعة، وأثره على الجامعة والمجتمع بمؤسساته المختلفة.
- إنشاء شركات للأعمال الخاصة بالجامعة وفقًا للأنظمة والقوانين، إذ تؤسس هده الشركات ويعمل بها كل من الطلبة والباحثين والموظفين وأعضاء هيئة التدريس.
- تشجيع نشاط الوحدات الاستثمارية الإنتاجية أو الخدمية في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة بما ينمي الموارد الذاتية لها.
- زيادة تفعيل دور الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلبة أو تدفعها جهة عمل الطلبة وجدب الطلبة الدوليين الوافدين، وتبني سياسة مفتوحة بالقبول بالمصروفات.
- إنشاء صندوق استثمار للتعليم العالي، ويمول من خلال رأس مال وطني ويستثمر أمواله من خلال شراء أو بيع الأسهم والسندات وشراء وبيع الأراضي والعقارات مما يعود على مؤسسات التعليم العالي بأرباح تدعم ميزانيتها.

إجراءات مرتبطة بالجوانب التكنولوجية:

- اتباع نهج حوكمة مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان وإدخال نظم الإدارة الإلكترونية في اختيار العاملين بالنظام الإداري بسلطنة عُمان.
- إتاحة نظام إلكتروني للمعلومات للموارد المتاحة بمؤسسات التعليم العالي في السلطنة مما يساعد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدة المؤسسات والتسويق الجيد لخدمتها.

إجراءات مرتبطة بجوانب الموارد البشرية:

- تعزيز آليات استقطاب الأكاديميين المتميزين في البحث العلمي من قبل مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان.

- الاهتمام بتطوير البرامج التدريبية التي تقدم للعاملين بمؤسسات التعليم العالي بما يوفر عائد يعود عليها، وقد يتطلب تنفيذ ذلك اتخاذ بعض الإجراءات، من أهمها ما يلي:

1. تحديد احتياجات التدريب قبل واثناء الخدمة في جميع القطاعات؛ لمقابلتها والوفاء بها وربط دلك ببرامج التدريب داخل مؤسسات التعليم العالي
2. تنويع البرامج التدريبية بحيث تفي بكافة احتياجات المتدربين، والاعلان عنها، وتوفير المدربين الاكفاء، وتنويع الأساليب التدريبية المختلفة والمبتكرة وتوفير الإمكانات المادية التي يتطلبها التدريب.
3. تقديم البرامج التدريبية في مجالات العمل المختلفة وفق احتياجات ومتطلبات العاملين وسوق العمل وفي التخصصات العلمية والإدارية التي تحتاجها الشركات ومؤسسات المجتمع برسوم ماليه.

- تشجيع رجال الأعمال على الدخول بفاعليه في ميدان البحث العلمي، وتوفير الأموال اللازمة لمؤسسات التعليم العالي؛ للإسهام في علاج بعض مشكلات التمويل.
- زيادة كفاءة أعضاء هيئة التدريس التسويقية وتهيئتهم لتحقيق أساليب التمويل الذاتي من خلال انشاء مركز بكل مؤسسه للتعليم العالي لتنمية أعضاء هيئة التدريس مما يساعدهم على تحقيق أدوارهم في إدارة المشاريع البحثية التعليمية والإنتاجية والاستثمارية.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

1. البحراني، ماهر بن أحمد. (2019). تحديات تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية في سلطنة عمان من وجهة نظر موظفي كليات العلوم التطبيقية. *مجلة أكاديمية شمال أوروبا المحكمة للدراسات والبحوث:* 1(4).
2. البحراني، منى. (2019). *التعليم العالي في سلطنة عمان وتحدياته*. الرؤية. https://alroya.om/p/231937
3. البطوش، عاطف. (2003). التضخم في المفهوم الاقتصادي. *هدى الإسلام:* 47(8).
4. جابر، عبد القادر. (2021). الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا. *مجلة حراء:* https://hiragate.com/24188/
5. جلال، أحمد، وكنعان، طاهر. (2012). *تمويل التعليم العالي في البلاد العربية*. ابحاث في السياسات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
6. حاتم أحمد. (2021). *معدل التضخم في سلطنة عمان*. https://www.aa.com.tr/ar/14
7. خلف، فليح حسن. (2007). *اقتصاديات التعليم وتخطيطه*. عالم الكتب الحديثة جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع.
8. سعادة، جودة أحمد، الحضرمي، أحمد بن سعيد بن ناصر. (2021). واقع تمويل التعليم العالي بسلطنة عمان وتحدياته. دراسات عربية في التربية وعلم النفس. ع 153.
9. سلطنة عمان تتجه نحو خصخصة الشركات الحكومية وكالة الاناضول. https://www.aa.com.tr/ar.
10. الشنيفي، علي بن عبد الله. (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية:* 2(10).
11. عبد القادر، حسام الدين محمد. (2021). *التفكك الاقتصادي ومستقبل التجارة الخارجية في مصر*. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة: (2).
12. عبد المجيد، ريم. (2020). عولمة الامراض المعدية. كورونا وتداعيات الاقتصادية والاجتماعية. *أفاق سياسية:* (53).
13. العتيبي، منير. (2005). تمويل مؤسسات التعليم العالي في دول الخليج العربية بين الجهود الذاتية والالتزام المجتمعي. *المجلة السعودية للتعليم العالي.*
14. العمري، بسام مصطفى. (2014). *تمويل التعليم العالي واقتصاديات؛ نظرة معاصرة*. دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
15. العمري، مها بنت مرعي. (2021). كفاءة التخطيط المالي بوزارة التعليم في ضوء المتغيرات الاقتصادية: استراتيجية مقترحة. *الإدارة العامة:* 61(4).
16. عيسان، صالحه. (2020). تحديات تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان. *المجلة التربوية الدولية المتخصصة*.
17. الفراج، لولوه بنت محمد صالح إبراهيم. (2021). تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: التحديات والحلول: جامعة شقراء نموذجا. *شؤون اجتماعية:* 38(150).
18. فلاته، أحمد محمد. (2012). *مقومات شخصية المعلم في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة: المعلم السعودي نموذجا*. المؤتمر العلمي الأول –رؤية استشراقيه لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة.
19. لاشين، محمد عبد الحميد، الخنبشيه، خوله خليفه محمد. (2017). المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على النظم التعليمية في سلطنة عمان. *مجلة البحث العلمي في التربية:* 2(18).

20. لاشين، محمد؛ المحروقي، مبارك؛ الشيدية، فائزة؛ الهنائي، عبد العزيز؛ ال رحمه، هيفاء. (2016). آليات مقترحه لترشيد الانفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان في ضوء المتغيرات الاقتصادية. *مجلة كلية التربية:* جامعة الأزهر. 35(168).

21. محمدين، حشمت عبد الحكم، نصر، محمد يوسف مرسي. (2020). *الشراكة المجتمعية ودورها في تمويل التعليم العالي: الكراسي العلمية نموذجا.* أبحاث المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم-دراسات وتجارب.

22. المحمودي. محمد سرحان علي. (2019). *منهج البحث العلمي.* الطبعة الثالثة، دار الكتب صنعاء.

23. مدونات البنك الدولي. (2010). *الاستقرار المالي.* https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astrad-hsad-am-tathyr-fyrws-kwrwna-almstjd-fy-12-shklaan-byanyaan

24. المعرفي، ناصر ميلاد. (2014). التنمية البشرية في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية:* 2(4).

25. المهدي، ياسر فتحي الهنداوي، صالحه عبد الله يوسف صلاح الدين، نسرين صالح محمد، لاشين، محمد عبد الحميد. (2021). تحديات تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان: دراسة ميدانيه. *المجلة التربوية المتخصصة:* 9(2).

26. النعمي، عبد الرزاق محمد. (2015). الاتجاهات المعاصرة في تمويل التعليم العالي. *مجلة جامعة الزيتونة:* 13.

27. وزارة الاعلام. (2019). *الكتاب السنوي لإحصاءات التعليم العالي دائرة الاحصاء والمعلومات.* سلطنة عمان.

28. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. (2019). *مقدمة عن المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة.* https://www.moheri.gov.om/InnerPage.aspx?id=9767b8ed-876e-4dfc-9707-c2c3e337c078

29. يوسفات، علي. (2012). عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسيه للفترة (1970-2009). *مجلة الباحث:* 11.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Balassa, Bela A. (2011). *The Theory of Economic Integration. 1st Ed*, Routledge Revivals, London.

2. Jongbloed, Ben. Funding higher education: a view across Europe. http://hdl.voced.edu.au/10707/252793

3. Mawali, N., & Hasim, H. M., & Al-Busaidi, K. (2016). Modeling the Impact of the Oil sector on the Economy of Sultanate of Oman. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 6(1), 120-127.

4. Mutuku, C., & Ngi'eny, K. L. (2015). Macroeconomic variables and the Kenyan equity market: A time series analysis. *Business and Economic Research*, 5(1), 1-10. https://doi.org/10.5296/ber.v5i1.6733

رفاد REFAAD
www.refaad.com

المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية
International Journal of Educational and Psychological Studies (EPS)
Journal Homepage: https://www.refaad.com/Journal/Index/3
E-ISSN 2520-4149 | P-ISSN 2520-4130

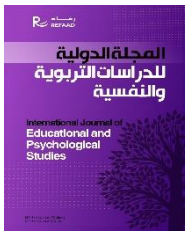

Economic Factors and their Implications on Financing Higher Education in Sultanate of Oman as Perceived by Faculty Members

Omer Hashim Ismail [1], Mohamed Abulhameed Lashin [2], Asma Saud AL-Barwani [3], Rayya Abdullah AL-Harthy [4], Maryam Ali ALbeloushi [5], Shamsa Sulaiman Alhammadi [6]

[1] Associate Professor, College of Education, Department of Educational Assets, Sultan Qaboos University, Sultanate of Oman
[2] Professor, College of Education, Department of Educational Fundamentals, Sultan Qaboos University, Sultanate of Oman
[3,4,5,6] Ministry of Education, Sultanate of Oman
[1] omerhi@squ.edu.om, [2] lashin@squ.edu.om, [4] s135885@student.squ.edu.om

Received : 21/5/2022 **Revised :** 3/6/2022 **Accepted :** 13/6/2022 **DOI :** https://doi.org/10.31559/EPS2022.11.5.9

Abstract: This study aims to identify the economic factors and their implications on the financing of higher education in the Sultanate of Oman. It intends to develop a proposed vision to deal with the economic changes and its challenges. A descriptive approach was adopted and a questionnaire was utilized, data were collected from (100) faculty members working in colleges and universities in Sultanate of Oman. The data were analyzed statistically through SPSS. The results of the study sample show that challenges associated with financing of higher education in the Sultanate of Oman were more common, among the faculty members, than the technological challenges. The study concluded with a number of recommendations that can contribute to facing economic changes and their impact on financing higher education.

Keywords: *Financing higher education; Economic factors; Faculty members; Sultanate of Oman.*

References:

1. 'bd Alqadr, Hsam Aldyn Mhmd. (2021). Altfkk Alaqtsady Wmstqbl Altjarh Alkharjyh Fy Msr. Almjlh Al'lmyh Llaqtsad Waltjarh: (2).
2. 'bd Almjyd, Rym. (2020). 'wlmt Alamrad Alm'dyh. Kwrwna Wtda'yat Alaqtsadyh Walajtma'yh. Afaq Syasyh: (53).
3. Al'mry, Bsam Mstfa. (2014). Tmwyl Alt'lym Al'aly Waqtsadyat: Nzrh M'asrh. Dar Wa'l Lltba'h Walnshr Waltwzy'.
4. Al'mry, Mha Bnt Mr'y. (2021). Kfa't Altkhtyt Almaly Bwzarh Alt'lym Fy Dw' Almtghyrat Alaqtsadyh: Astratyjyh Mqtrhh. Aledarh Al'amh: 61(4).
5. Al'tyby, Mnyr. (2005). Tmwyl M'ssat Alt'lym Al'aly Fy Dwl Alkhlyj Al'rbyh Byn Aljhwd Aldatyh Walaltzam Almjtm'y. Almjlh Als'wdyh Llt'lym Al'aly.
6. 'ysan, Salhh. (2020). Thdyat Tnwy' Msadr Tmwyl M'ssat Alt'lym Al'aly Fy Sltnt 'man. Almjlh Altrbwyh Aldwlyh Almtkhssh.
7. Albhrany, Mahr Bn Ahmd. (2019). Thdyat Tmwyl M'ssat Alt'lym Al'aly Alhkwmyh Fy Sltnh 'man Mn Wjht Nzr Mwzfy Klyat Al'lwm Alttbyqyh. Mjlt Akadymyh Shmal Awrwba Almhkmh Lldrasat Walbhwth: 1(4).
8. Albhrany, Mna. (2019). Alt'lym Al'aly Fy Sltnh 'man Wthdyath. Alr'yh. https://alroya.om/p/231937
9. Albtwsh, 'atf. (2003). Altdkhm Fy Almfhwm Alaqtsady. Hda Aleslam: 47(8).
10. Flath, Ahmd Mhmd. (2012). Mqwmat Shkhsyh Alm'lm Fy Dw' Almtghyrat Almjtm'yh Alm'asrh: Alm'lm Als'wdy Nmwdja. Alm'tmr Al'lmy Alawl –R'yh Astshraqyh Lmstqbl Alt'lym Fy Msr Wal'alm Al'rby Fy Dw' Altghyrat Almjtm'yh Alm'asrh.
11. Alfraj, Lwlwh Bnt Mhmd Salh Ebrahym. (2021). Tmwyl Alt'lym Al'aly Fy Almmlkh Al'rbyh Als'wdyh: Althdyat Walhlwl: Jam't Shqra' Nmwdja. Sh'wn Ajtma'yh: 38(150).
12. Hatm Ahmd. (2021). M'dl Altdkhm Fy Sltnt 'man. 14 https://www.aa.com.tr/ar/

13. Jabr, 'bd Alqadr. (2021). Alathar Alaqtsadyh Lja'ht Kwrwna. Mjlt Hra': https://hiragate.com/24188/

14. Jlal, Ahmd, Wknean, Tahr. (2012). Tmwyl Alt'lym Al'aly Fy Alblad Al'rbyh. Abhath Fy Alsyasat. Almrkz Al'rby Llabhath Wdrash Alsyasat.

15. Khlf, Flyh Hsn. (2007). Aqtsadyat Alt'lym Wtkhtyth. 'alm Alktb Alhdythh Jdara Llktab Al'almy Llnshr Waltwzy'.

16. Lashyn, Mhmd 'Ebd Alhmyd, Alkhnbshyh, Khwlh Khlyfh Mhmd. (2017). Almtghyrat Alaqtsadyh Walajtma'yh Wtathyrha 'la Alnzm Alt'lymyh Fy Sltnh 'man. Mjlt Albhth Al'lmy Fy Altrbyh: 2(18).

17. Lashyn, Mhmd: Almhrwqy, Mbark: Alshydyh, Fa'zh: Alhna'y, 'bd Al'zyz: Al Rhmh, Hyfa'. (2016). Alyat Mqtrhh Ltrshyd Alanfaq 'la Alt'lym Alasasy Bsltnh 'man Fy Dw' Almtghyrat Alaqtsadyh. Mjlt Klyt Altrbyh: Jam't Alazhr. 35(168).

18. Alm'rfy, Nasr Mylad. (2014). Altnmyh Albshryh Fy Zl Altghyrat Alaqtsadyh Aldwlyh. Mjlt Al'lwm Alaqtsadyh Walsyasyh: 2(4).

19. Mdwnat Albnk Aldwly. (2010). Alastqrar Almaly. https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astrad-hsad-am-tathyr-fyrws-kwrwna-almstjd-fy- 12-shklaan-byanyaan

20. Mhmdyn, Hshmt 'bd Alhkm, Nsr, Mhmd Ywsf Mrsy. (2020). Alshrakh Almjtm'yh Wdwrha Fy Tmwyl Alt'lym Al'aly: Alkrasy Al'lmyh Nmwdja. Abhath Alm'tmr Aldwly Alsads: Alshrakh Almjtm'yh Wttwyr Alt'lym-Drasat Wtjarb.

21. Almhmwdy. Mhmd Srhan 'ly. (2019). Mnhj Albhth Al'lmy. Altb'h Althalthh, Dar Alktb Sn'a'.

22. Almhdy, Yasr Fthy Alhndawy, Salhh 'bd Allh Ywsf Slah Aldyn, Nsryn Salh Mhmd, Lashyn, Mhmd 'bd Alhmyd. (2021). Thdyat Tnwy' Msadr Tmwyl M'ssat Alt'lym Al'aly Bsltnh 'man: Drash Mydanyh. Almjlh Altrbwyh Almtkhssh: 9(2).

23. Aln'my, 'bd Alrzaq Mhmd. (2015). Alatjahat Alm'asrh Fy Tmwyl Alt'lym Al'aly. Mjlh Jam't Alzytwnh: 13.

24. S'adh, Jwdh Ahmd, Alhdrmy, Ahmd Bn S'yd Bn Nasr. (2021). Waq' Tmwyl Alt'lym Al'aly Bsltnt 'man Wthdyath. Drasat 'rbyh Fy Altrbyh W'lm Alnfs. ' 153.

25. Sltnh 'man Ttjh Nhw Khskhsh Alshrkat Alhkwmyh Wkalh Alanadwl. https://www.aa.com.tr/ar.

26. Alshnyfy, 'Ely Bn 'bd Allh. (2018). Albda'l Almqtrhh Ltmwyl Alt'lym Al'aly Fy Almmlkh Al'rbyh Als'wdyh 'Ela Dw' Tjarb B'd Aldwl Almtqdmh. Mjlt Al'lwm Altrbwyh Walnfsyh: 2(10).

27. Wzart Ala'lam. (2019). Alktab Alsnwy Lehsa'at Alt'lym Al'aly Da'rt Alahsa' Walm'lwmat. Sltnt 'man.

28. Wzart Alt'lym Al'aly Walbhth Al'lmy Walabtkar. (2019). Mqdmh 'n Almdyryh Al'amh Lljam'at Walklyat Alkhash. https://www.moheri.gov.om/innerpage.aspx?id=9767b8ed-876e-4dfc-9707-c2c3e337c078

29. Ywsfat, 'ly. (2012). 'tbh Altdkhm Walnmw Alaqtsady Fy Aljza'r: Drash Qyasyh Llftrh (1970-2009). Mjlt Albahth: 11.